MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE, DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE



AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar.

FU’ĀD SAYYID (Ayman)

[illegible]

Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

المراجع الأجنبية

Brett, M. «The Origins of the Mamluk Military System in the Fatimid Period» *in* Vermeulen, Smet, U. and D. de, editors *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras, OLA* 73 (Louvain 1995), p. 39-52.

«The Way of the Peasant», *BSOAS* 47 (1984), p. 47-57.

Cahen, Cl. «L'administration financière de l'armée fatimide d'après Al-Makhzūmī», *JESHO* 15 (1972), p. 163-182.

«Contribution à l'étude des impôts dans l'Égypte médiévale», *JESHO* V (1962), p. 244-278.

«L'évolution de l'iqṭāʿ du IXe au XIIIe siècle. Contribution à une histoire comparée des sociétés médiévales», *Annales ESC* VIII (1953), p. 25-52. Réédition dans *Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale*, IFEAD, 1977, p. 231-269.

«Le régime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide» *Arabica* III (1956), p. 8-30.

EI[2] = *Encyclopédie de l'Islam*, Leyde.

Lev, Y. «Army, Regime and Society in Fatimid Egypt 358-487 / 968-1094», *IJMES* 19 (1987), p. 337-366.

State and Society in Fatimid Egypt, Leyde-Brill. 1991.

Rabie, H. *The Financial System of Egypt A.H. 564-642 / A.D. 1159-1341*, London. 1972.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FUʾĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

ابن مماتى (أبو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير أبو سعيد مينا) المتوفى سنة ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م.

«قوانين الدواوين»، جمعه وحققه عزيز سوريال عطية، القاهرة ـ الجمعية الملكية الزراعية ١٩٤٣.

ابن مُيَسَّر (تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن جلب راغب)، المتوفى سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨م.

«المنتقى من أخبار مصر»، انتقاه تقى الدين أحمد بن على المقريزى، حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد، القاهرة ـ المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٨١.

ناصر خسرو قام برحلته بين سنتى ٤٣٧-٤٤٤هـ/١٠٤٥-١٠٥٢م.

«سفرنامة»، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب، بيروت ـ دار الكتاب الجديد ١٩٧٠.

النويرى(شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب البكرى الشافعى) المتوفى سنة ٧٣٢هـ/١٢٣١م.

«نهاية الأرب فى فنون الأدب»، مج ٢٨ تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة ـ مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ١٩٩٢ .

المراجع العربية

أيمن فؤاد سيد

الدولة الفاطمية فى مصر ـ تفسير جديد، القاهرة ـ الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٢.

إبراهيم طرخان

النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، القاهرة ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨.

حسنين محمد ربيع

النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، القاهرة ـ جامعة القاهرة ١٩٦٤.

راشد البراوى

حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، القاهرة ـ مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨.

سعيد عبد الفتاح عاشور

«البنية البشرية لجيوش صلاح الدين»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٠ (١٩٩٠).

عبدالعزيز الدورى

تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى، بيروت ـ دار المشرق ١٩٧٤.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

ابن ظافر (جمال الدين أبو الحسن على بن أبى منصور الأزدى) المتوفى سنة ٦١٢هـ/ ١٢١٥م.

«أخبار الدول المنقطعة»، دراسة تحليلية للقسم الخاص بالفاطميين مع مقدمة وتعقيب أندريه فرّيه، القاهرة ـ المعهد العلمي الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٧٢.

على بن خلف (أبو الحسن على بن خلف بن على بن عبدالوهاب الكاتب) المتوفى بعد سنة ٤٣٧هـ/١٠٤٥م.

«مواد البيان»، تحقيق حسين عبداللطيف، طرابلس ـ جامعة الفاتح ١٩٨٢.

القَلْقَشَنْدي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م.

«صبح الأعشى في صناعة الإنشا»،١-١٤، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩١٢-١٩٣٨.

ابن المأمون (الأمير جمال الدين أبو على موسى البطائحى) المتوفى سنة ٥٨٨هـ/١١٩٢م.

«أخبار مصر ـ نصوص من»، حققها وكتب مقدمتها وحواشيها ووضع فهارسها أيمن فؤاد سيد، القاهرة ـ المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٨٣ .

أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) المتوفى سنة ٨٧٤هـ/١٤٧٠م.

«النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة»، ١-١٢، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٢٩-١٩٥٦.

المَخْزومى (القاضى أبو الحسين على بن عثمان بن يوسف) المتوفى سنة ٥٨٥هـ/١١٨٩م.

«المنهاج فى علم خراج مصر»، مخطوطة المتحف البريطانى رقم Add 23,483، ونشرة كلود كاهن، القاهرة ـ المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٨٦.

المُسَبِّحي (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد)، المتوفى سنة ٤٢٠هـ/١٠٢٩م.

«الجزء الأربعون من أخبار مصر»، حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد وتيارى بيانكى، القاهرة ـ المعهد العلمي الفرنسى للآثار الشرقية ١٩٧٨،

«نصوص ضائعة من أخبار مصر»، اعتنى بجمعها أيمن فؤاد سيد، حوليات إسلامية ,*AnIsl* XVIII (1982) p. 1-54.

المَقْريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي)، المتوفى سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٢م.

«اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا»، ١-٣، تحقيق، جمال الدين الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٧-١٩٧٣.

الخطط = «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، ١-٢، بولاق ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

ثبت المصادر والمراجع
وبيان طبعاتها

المصادر العربية

ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبدالكريم الجزرى) المتوفى سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٣م.

«الكامل فى التاريخ»، ١-١٣، بيروت ـ دار صادر ١٩٦٥-١٩٦٧.

البندارى (قوام الدين الفتح بن على بن الفتح الأصفهانى) المتوفى سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م.

«تاريخ دولة آل سلجوق»، القاهرة ـ مطبعة الموسوعات ١٩٠٠.

الخُوارزمى (أبو عبدالله محمد بن أحمد الكاتب) المتوفى سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م.

«مفاتيح العلوم»، القاهرة ـ مطبعة الشرق ١٩٢٣.

ابن سعيد (على بن سعيد المغربى) المتوفى سنة ٦٨٥هـ/١٢٨٦م.

«المُغْرب فى حُلى المغرب»، تحقيق حسين نصار، القاهرة ـ مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ١٩٧٢.

أبو شامة (شهاب الدين بن عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي)، المتوفى سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٧م.

«الروضتين في أخبار الدولتين»، الجزء الأول في قسمين، تحقيق محمد حلمى محمد أحمد، القاهرة ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٦-١٩٦٢.

ابن الصَّيْرَفى (تاج الرئاسة أبو القاسم على بن مُنْجب بن سليمان) المتوفى سنة ٥٤٢هـ/١١٤٨م.

«القانون فى ديوان الرسائل» و«الإشارة إلى من نال الوزارة»، حققهما وكتب مقدمتهما أيمن فؤاد سيد، القاهرة ـ الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٠.

ابن الطُّوَيْر (أبو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن القيسراني)، المتوفى سنة ٦١٧هـ/١٢٢٠م.

«نزهة المقلتين في أخبار الدولتين»، أعاد بناءه وحققه وقدم له أيمن فؤاد سيد، النشرات الإسلامية ـ ٣٩، شتوتجارت ـ دار النشر فرانز شتاينر ١٩٩٢.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

من حال الإقطاع خاصة لأن «ديوان الجيوش» أقعد بعلم الواجبات و«ديوان الإقطاعات» أولى بعلم العَبْرَة والمقطع وما ينساق من الفواضل من النواحى ثم يذكر ما يدل عليه «ديوان المجلس» لأن فى هذا الديوان مجلسًا يقابل على ما يجرى فى «ديوان الإقطاعات» من أحوال الجند وما ينساق من الفاضل ويُوَقَّع تلو ذلك بما يراه من إليه النظر من إقطاعهِ بمحلول واجبه للاستقبال الذى يراه»[٥٨].

وكانت الإقطاعات تُمْنَح فى العصر الفاطمى الأول عن طريق مناشير (مفردها منشور)، أما فى نهاية العصر الفاطمى فكانت تمنح عن طريق السجلات (مفردها سجل)[٥٩] وقد أورد على بن خَلَف المتوفى سنة ٤٣٧هـ/١٠٤٥م صاحب كتاب «مواد البيان» نص «مَنْشور» بمنح إقطاع فى العصر الفاطمى الأول لأفراد غير عسكريين، وعادة ما يكون هذا الإقطاع ناحية (ضَيْعَة) أو دار أو أرض، أو «تسويغ [المقطع] ما يجرى عليه من خراج ملكه وما يجرى هذا المجرى»[٦٠].

كذلك أورد القلقشندى نص «منشور» و«سجلين» من إنشاء القاضى الفاضل: المنشور الأول لأحد أولاد الخلفاء [ربما الخليفة العاضد] اسمه حسن ولقبه حسام الدين يوعز فيه إلى ديوان الإنشاء بإقطاع ناحية كذا بحدها والمعتاد من وصفها المعاد وما يدل عليه الديوان [ديوان الإقطاع] من عَبْرَتها ويتحصل له من عينها وغلتها... إقطاعًا لا ينقطع حكمه». وأحد السجلين نسخة بإقطاع عن الخليفة العاضد لبعض أمراء الدولة، والثانى كتب به لبعض وزراء الفاطمين لم يحدد اسمه[٦١].

[٥٨] المخزومى: المنهاج ٧١.

[٥٩] منشور (جـ. مناشير). كل وثيقة أو مكتوب لا تحتاج إلى ختم أى منشورة غير مطوية. أما السجل (جـ. سجلات) فهى المكاتبات الصادرة من ديوان الإنشاء باسم الخليفة وموجهة إلى أرباب الوظائف الكبار أو ملوك الدول الأجنبية أو كبار رجال الدعوة الإسماعيلية لإبلاغ حادثة من الحوادث أو بمنح لقب لأحد أرباب الوظائف أو بمنح إقطاع. (ابن الصيرفى: القانون فى ديوان الرسائل ١٦ هـ ٢٠١).

[٦٠] على بن خلف: مواد البيان ٦٣١-٦٣٢؛ القلقشندى: صبح ١٣: ٣١-١٣٢.

[٦١] القلقشندى: صبح الأعشى ١٣: ١٣٢-١٣٨.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabī'at al-iqṭā' al-fāṭimī.

ديوان الإقطاع [الإقطاعات]

كانت الإقطاعات التى تُمْنَح للجُنْد فى العصر الفاطمى مسئولية «ديوان الإقطاع [الإقطاعات]» (أحد أقسام ديوان الجيش) الذى كان يتولَّى تحديد ارتفاع (عَبْرَة) كل إقطاع وصنفه، يقول ابن الطوير:

«إذا خَلَت ناحية من ضامن أو كانت محلولة ورُسم إقطاعها، عُمل من «ديوان المجلس»[٥٥] ارتفاعها لأربع سنين، سنتين لغاية رخائها وسنتين لغاية جدبها بالتنقيب عن ذلك، ثم يُجمع هذا الارتفاع لهذه المدة. ويعتمد أسعار ما بيع فيها من الغلات وغيرها، فإذا اجتمع من ذلك مبلغٌ معلومٌ أُخذ ربعه، وإذا أراد ضامن أن يَضْمَن ناحية كانت مُقْطَعَة عمل فى معدلها كذلك على أصل عَبْرَتها بربعه وما يريد على هذا النحو من البَذْل»[٥٦].

أما نص معاصره الـمَخْزومى حول كتابة الجيش وديوان الإقطاعات فيتَّسم فى العموم بالصعوبة فى الفهم لأنه موجَّهٌ فى الأساس إلى المشتغلين بالأعمال الديوانية، فهو يستخدم مصطلحات خاصة وتعابير مركَّزة وفى غاية الاختصار أرهقت كل الذين تعاملوا مع نصه من قبل ولم يستطيعوا رغم كل الجهد المبذول أن يُقَدِّموا لنا نتائج واضحة[٥٧]، يقول الـمَخْزومى:

«وأما جرائد الإقطاعات فهى على خلاف ذلك وهو أن يقام العمل وتذكر ناحية منه وعبرتها وأسماء مقطعيها وما انساق فاضلا فيها للديوان ويشطب بما تجدده من الأحوال فى ذلك. وأما إخراجات الأموال والذى جرت به العادة أن يُوَقَّع على رقعة السؤال بإخراج الحال فيجاب من «ديوان الجيش» بحال السائل والمستقر من واجبه والمقطع منه والمحلول له ويوقع تلوه فى «ديوان الإقطاعات» فيجاب منه بما يدل عليه

[٥٥] ديوان المجلس. هو الديوان الرئيسى بين دواوين الدولة الفاطمية ويُقال لمتوليه «صاحب ديوان المجلس» ويُشرف على إداراته المختلفة عددٌ من الكتاب لكل واحد منهم مجلس مفرد ويُعاونه معين أو معينان، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث فى الإقطاعات. وتتولى إدارات هذا الديوان المختلفة الإشراف على الإنعامات والأعطية ومنح الكسوات وتسجيل ما يرد من التُّحف والهدايا من الملوك والأمراء وضبط ما يُنْفق فى الدولة من المهام لمعرفة ما بين كل سنة من التفاوت. ويتم تنزيل كل ذلك فى «دفتر المجلس». ومن أهم مهام هذا المجلس عمل «الاستيمار» أى الميزانية العامة للدولة فى نهاية ذى الحجة من كل عام. وكان كُتّاب ديوان الرَّواتب يجتمعون فى هذا الوقت عند صاحب ديوان المجلس ويحررون قائمة بأسماء المرتزقين والمبالغ المؤداة لهم عينًا وورقًا. (ابن الطوير: نزهة المقلتين ٧٤–٧٩؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر ٢٦٠–٢٦١).

[٥٦] ابن الطوير: نزهة المقلتين ٨٦؛ القلقشندى: صبح ٣: ٤٨٩.

[٥٧] Cahen, Cl., *L'armée fatimide*, p. 164.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

وأسوان وعيذاب، وكانت عَبْرَتها يومئذ فى تلك السنة مائتى ألف وستة وستين ألف دينار[٤٩] واتبع صلاح الدين فى ذلك الطريقة نفسها التى اتبعها قبل نحو مائة عام أمير الجيوش بدر الجمالى عندما أحَلَّ جنوده من الأرمن محل جيوش الدولة الفاطمية، فاستولى عساكر صلاح الدين على ما كان بأيدى الجند المصريين من مال ودور وإقطاع، ثم قبض عليهم واعتقلهم[٥٠]. يقول المقريزى وهو يتحدث عن وصول صلاح الدين إلى قمة السلطة فى مصر «أزال السلطان صلاح الدين بن أيوب جند مصر من العبيد السود والأمراء المصريين والعربان والأرمن وغيرهم واستجد عسكرًا من الأكراد والأتراك خاصة»[٥١] وأصبحت أراضى مصر كلها منذ هذا التاريخ تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده[٥٢].

هكذا عرف نظام الإقطاع الفاطمى (إقطاع القَبالَة) تعديلاً فى نهاية عصر الدولة، ثم تعديلاً جذريًا على يد الأمراء الزنكيين المصاحبين لجيش أسد الدين شيركوه والذين تعَوَّدوا على رَبْط مَنْح الإقطاع بالخدمة العسكرية[٥٣]. وبذلك أصبح «الإقطاع الجيشى (أو العسكرى)» هو المصدر الرئيسى لدخل الجيش الأيوبى، وخاصة فى الشام، عن طريق إقطاع الأراضى لكبار أمراء الدولة ومنحهم حرية التصرف فى إدارة شؤونها وصرف عائدها مقابل إسهام المُقْطَع فى المعارك التى يُعْلنها السلطان. أما فى مصر، فرغم ارتباط الإقطاع الإيوبى فيها بالتقاليد السلجوقية والفاطمية على السواء، فإنه لم يتَّفق تمامًا مع أي من النموذجين، فمن الناحية الاقتصادية كان أكثر تحررًا من إقطاع القَبالَة الفاطمى بحيث أن المُقْطَع لم يعد ملزمًا بدفع أى خراج، ولكن بمقارنته بالإقطاع الزنكى ـ السلجوقى فإن المُقْطَع لم يكن له فيه أى حق إدارى حقيقى ولكنه يضمن له عائدًا محددًا، ورغم أن بعض الإقطاعات كانت تمنح للمستفيدين على الدوام وتبقى وراثية فى عائلاتهم فإن حالات استردادها وإعادة توزيعها تقابلنا كذلك بكثرة وذلك دون أن نتحدث عن عملية الرَّوْك التى كانت تتم فى مصر وما يترتب عليها، وكان هذا العائد يُحْسَب على أساس تقديرى يُعرف بـ«العَبْرَة» على أساس وحدة حسابية تُعرف بـ«الدينار الجيشى» تتكوَّن فى بعض التدبيرات المالية من عَيْن وغَلَّة وأَصناف[٥٤].

[٤٩] المقريزى: اتعاظ الحنفا ٣: ٤١٧.
[٥٠] نفسه ٣: ٣٢١.
[٥١] المقريزى: الخطط ١: ٩٤.
[٥٢] نفسه ١: ٩٧.
[٥٣] Rabie, H., *op. cit.*, p. 28.
[٥٤] Cahen, Cl., *EI²* art. *Ayyūbides* I, p. 825; *id.*, *EI²* art. *Iḳṭāʿ* III, p. 1116.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

حوادث سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م رفق الخادم «متولى السيارات بأسفل الأرض» وسنى الدولة حَمَد بن أخى التاهرتى الذى قُلِّد «جميع سيارات أسفل الأرض» التى كانت فى يد رفق الدولة الخادم الأسود[٤٢]. ويدل على التطور الذى حدث فى القرن السادس ما ذكرته المصادر عن الصالح طلائع بن رُزِّيك أنه عندما جاء لنجدة الخلافة الفاطمية من الأشمونيين والبَهْنَسا فإنه استعان فى ذلك بـ«العربان والأجناد مقطعى البلاد»[٤٣].

وإلى جانب دفع رواتب الجند على أساس قاعدة إقطاعية، فإنه كان هناك أيضاً دفعٌ لرواتب الجند على أساس نقدى. فقد كنت «الأبْدال» التى تُجَهَّز كل ستة أشهر للمحافظة على عسقلان يكون على رأسها أميرٌ يُعرف بـ«أمير المقدمين» كانت تُسَلَّم إليه الخريطة، وهى تشتمل على أوراق العَرْض الخاصة بالجنود ليَتَّفق مع والى عسقلان على عرض العسكر بمقتضاها، ويُسَلَّم إليه مبلغٌ من المال لنفقته معونة لمن فاتته النفقة من العسكر، لأن نقباء الطوائف كانوا يُجَرِّدوا من كان حاضراً من الطوائف ومن كان مسافراً فى إقطاعه فيأخذ صاحب الخريطة أوراقًا بمن سافر وهو فى إقطاعه ليُوَصِّل إليه نفقته. وكانت نفقة الأمراء مائة دينار لكل أمير، وللأجناد ثلاثين ديناراً لكل جندى[٤٤].

لا شك أنه قد حدث تَطَوُّر تدريجى لنظام الإقطاع الفاطمى قبل زوال الدولة الفاطمية وقيام الدولة الأيوبية، فعندما أصبح شاور وزيراً للعاضد ـ آخر خلفاء الفاطميين ـ بمعاونة جيوش نور الدين محمود، استفسد جماعة من عسكر أسد الدين شيركوه ـ الذى قاد جيوش نور الدين محمود لنجدة شاور فى مصر ـ منهم خشترين الكردى وأقطعه شَطَنوف الواقعة بإقليم الغربية[٤٥]. كما أن شيركوه فور توليه الوزارة للعاضد «أقطع البلاد للعساكر التى قدمت معه»[٤٦]، ولما خلفه صلاح الدين فى الوزارة «شرع فى نقض إقطاع المصريين... من أجل من معه من العساكر»[٤٧] و«أبعد أهل مصر وأضعفهم»[٤٨] فأقطع أخاه الأمير شمس الدولة توران شاه فى سنة ٥٦٥هـ/١١٦٩م قوص

[٤٢] المسبحى: أخبار مصر ٢٠ ، ٥٠؛ Lev, Y., *op. cit.*, p. 126.

[٤٣] ابن ظافر: أخبار الدول المنقطعة ١٠٨؛ النويرى: نهاية الأرب ٢٨: ٣١٩؛ المقريزى: اتعاظ الحنفا ٣: ٢١٥-٢١٦.

[٤٤] ابن الطوير: نزهة المقلتين ٤١-٤٢؛ المقريزى: اتعاظ الحنفا ٣: ١٩٠.

[٤٥] أبو شامة: الروضتين ١/٢: ٤٢٤؛ المقريزى: اتعاظ الحنفا ٣: ٢٧٩.

[٤٦] نفسه ١/٢: ٣٠٢؛ ابن خلدون: تاريخ (بولاق) ٤: ٧٩.

[٤٧] نفسه ١/٢: ٤٥٠؛ المقريزى: اتعاظ ٣: ٣٢٢.

[٤٨] المقريزى: اتعاظ الحنفا ٣: ٣١١.

وتدلنا هذه النصوص الهامة أنه خلال العصر الفاطمى كله كانت «الإقطاعات» تمنح للعسكريين والمدنيين على شكل «قبالات» (مفردها قَبالَة) وهو عملٌ مالىٌ بحت الغرض منه تسهيل جباية الخراج ولا علاقة له بملكية الأرض مطلقًا، حيث ضمنت الحكومة الفاطمية الخراج وسائر الضرائب الأخرى مقابل مبالغ محددة واعتبر الفائض بعد ذلك أرباحًا للضامنين. وكانت البلاد يَتَقَبَّلَها متقبلوها بالأربع سنوات لأجل الظمأ والاستبحار وغير ذلك[٣٨]. وكان المُتَقَبِّل يحمل ما عليه من خراج على أقساط وتُحسب له من مبلغ قبالته وضمانه لتلك الأراضى ما يُنْفَق على عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها بضرابة مقدرة فى ديوان الخراج. وقَسَّم المَخزومى «القبالات» إلى نوعين: «القبالات المقررة الأسعار» وهى التى تعنى عقداً يتضمن سعرًا ثابتًا غير قابل للمناقشة، و«قبالات المناجزة» بالعَيْن والحب، وهى تعنى اتفاقًا بالمزايدة، بحيث أن لفظ «القبالة» بإطلاقه يصبح مماثلا للفظ «المناجزة»[٣٩].

وكان ديوان الإقطاع إذا طلب منه شخصٌ أن يُقْطع إقطاعًا من الإقطاعات مع تعهده بزيادة العَبْرَة الإقطاعية، تَسلَّم الطالب ذلك الإقطاع وفُسِخَ عقد الضمان السابق دون اعتبار لما بذله مقطعها الأول فى إصلاحها ووسائل زيادة عَبْرَتها، فأمر الوزير المأمون البطائحى فى سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م بقراءة منشور بالجامع الأزهر بالقاهرة وجامع عمرو بالفسطاط بإنكار ذلك ومنعه وأعفا كافة الضمناء المعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون فيه ما داموا قائمين بأقساطهم[٤٠].

وواضحٌ من المعلومات المتوفرة لدينا أنه حدث تطورٌ فى نظام الإقطاع الفاطمى فى القرن السادس الهجرى/الثانى عشر الميلادى حيث أصبح قسم من الجيش الفاطمى يتقاضى مكافأته على قاعدة إقطاعية، وأصبح الجند المقطعون يقيمون فى الأقاليم التى توجد فيها إقطاعاتهم. وتعد عملية إقامة المقطعين فى الأقاليم تطوراً في هذا النظام فى القرن السادس الهجرى[٤١]، ففى القرن السابق كان الجنود الفاطميون المقيمون فى الأقاليم لا يحصلون على إقطاعات بل إن المقيمين منهم فى مصر العليا ومصر السفلى كانوا تحت قيادة «متولى السيارات» ويتقاضون رواتبهم نقداً، فيذكر المسبحى فى

[٣٨] ابن الطوير: نزهة المقلتين ٨٦؛ المقريزى: الخطط ١ : ٨٢؛ القلقشندى: صبح ٣ : ٤٨٩.

[٣٩] المخزومى: المنهاج ٦٠؛ Cahen, Cl., «Contribution à l'étude des impôts dans l'Égypte médiévale», *JESHO* V (1962), p. 261.

[٤٠] ابن المأمون: أخبار مصر ٢٩–٣١؛ المقريزى: الخطط ١ : ٨٣ واتعاظ ٣ : ٨١؛ Rabie. H., *op. cit.*, p. 28.

[٤١] Lev, Y., *State and Society* p. 125-126; Brett, M., *The Origins of the Mamluk*, p. 44.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

البطائحى أنه حدث فى سنة ٥٠١هـ/١١٠٧م تفاوت بين السنة الشمسية والعربية أربع سنين، ففاتح القائد أبو عبد الله محمد بن فاتك البطائحى الوزير الأفضل فى ذلك. فأمر الوزير بإنشاء سجل «بنقل سنة تسع وتسعين وأربعمائة إلى سنة إحدى وخمسمائة لتكون موافقة لها... ويستمر الوفاق بين السنين الهلالية والخراجية إلى سنة أربع وثلاثين وخمسمائة»[٣٤].

وفى الوقت نفسه قام الوزير الأفضل، بناءاً على مخاطبة القائد أبى عبدالله محمد ابن فاتك البطائحى أيضًا، بحَلّ جميع الإقطاعات وإعادة رَوْكها[٣٥] فى سنة ٥٠١هـ/١١٠٧م بغرض المحافظة على قيمة العائد والخدمات بعد أن تَضَرَّر كثير من العسكرية والمقطعين من كون إقطاعاتهم قد قَلّ ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلّة المتحصَّل منها، وأن إقطاعات الأمراء قد تضاعف ارتفاعها وازدادت عَبْرَتَها بحيث صار فى كل ناحية للديوان جملة تجبى بالعَسْف. فحُمِّلَت الإقطاعات كلها على أملاك البلاد ودعى الأمراء والأجناد والطوائف للمزايدة عليها فى دار الوزارة، ووعدهم الأفضل بترك أملاكهم التى لهم فيها يتصرفون فيها بالبيع والإيجار، ثم حَلَّ جميع الإقطاعات ووقعت المزايدة عليها وتَميَّز لكل منهم إقطاع وكتب لهم السجلات بأنها باقية بأيديهم لمدة ثلاثين عامًا ما يقبل منهم فيها زائد، وحصلت بذلك للديوان «بلاد مُقَوَّرَة»[٣٦] بما كان مفرقًا فى الإقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار وهو ما عُرف بـ «الرَّوْك الأفضلى»[٣٧].

٣٤ ابن المأمون: أخبار مصر ٣–٨؛ ساويرس بن المقفع: تاريخ بطاركة الكنيسة ٣/١: ٤–٥؛ النويرى: نهاية الأرب ٢٨: ٢٧٧؛ المقريزى: الخطط ١: ٢٧٩–٢٨١ واتعاظ ٣: ٤٠.

٣٥ الرَّوْك. كلمة قبطية، استمد منها الفعل العربى راك، يروك، تعنى فى مصر إجراءًا زراعيًا يتم خلاله القيام بعملية قياس الأرض وحصرها فى سجلات وتثمينها، والغرض من هذا الإجراء هو تعديل ما هو مفروض على البلاد من الأموال الخراجية نتيجة لما يطرأ على حال الأرض من تغيير بنقص أو زيادة فى مساحاتها بين وقت وآخر. ويؤكد المقريزى أنه فى بداية الفترة الإسلامية كان يتم «الروك» كل ثلاثين سنة من أجل التوفيق بين السنة الهلالية والسنة الخراجية، وواضح أن ما يذكره المقريزى لا يعكس إلا وضعًا نظريًا. ففى الواقع أنه طوال ثمانية قرون ونصف تفصل الفتح العربى عن الفتح العثمانى لمصر لا تذكر المصادر سوى ست مرات تمت فيها عملية «الروك». والروك الأفضلى هو الروك الثالث للأرض فى مصر والروك الوحيد الذى تم فى العصر الفاطمى. (المقريزى: الخطط ١: ٨٢، السلوك ١: ٨٤١هـ٣؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ٨: ٥٨٧.
Rabie, H., *op. cit.*, p. 50-56; Halm, H., *EI*^{2}., art. *Rawk* VII, p. 483-484.

٣٦ فى بعض المصادر، «بلاد (ضياع) مفردة»، والبلاد المُقَوَّرَة هى الأماكن والأراضى المتسعة التى لا نبات فيها. (إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ٥٠٥).

٣٧ ابن المأمون: أخبار مصر ٩–١٠؛ النويرى: نهاية الأرب ٢٨: ٢٧٦–٢٧٧؛ المقريزى: الخطط ١: ٨٣، اتعاظ الحنفا ٣: ٤٠؛ Brett, M., *op. cit.*, p. 42-43; *id.*, «The Way of the Peasant», *BSOAS* 47 (1984), p. 52-55.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

يتعَهَّد كل مقطع من أولئك المقطعين بدفع مقادير معينة من المتحصلات الضرائبية السنوية للإنفاق منها فى أوجه نفقات الدولة ومصالحها ويحتفظ لنفسه ببقية عائد الإقطاع[٢٩]، ويبدو أن هذا الاتجاه استمر أيضًا فى زمن الخليفتين الآمر بأحكام الله والحافظ لدين الله فى القرن السادس الهجرى.

لم يكن هذا الإقطاع الذى أدخله بدر الجمالى بحال من الأحوال إقطاعًا عسكريًا، بل وسيلة مالية لإعادة زيادة إنتاجية الأرض الزراعية بعد سنوات الجفاف التى صاحبت الحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية التى سادت فى عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن الخامس الهجرى[٣٠]. فقد ذكر المخزومى فى كتاب «المنهاج فى علم الخراج» أنه وقف على مقايسة عُملت لأمير الجيوش بدر الجمالى سنة ٤٨٣هـ بلغ فيها ارتفاع خراج البلاد ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار، بينما كان ارتفاع خراج البلاد قبل وصول بدر الجمالى إليها سنة ٤٦٦هـ لا يتعدى ألفى ألف وثمانمائة ألف دينار[٣١].

ويتضح هذا الغرض المالى من عدد من الإصلاحات المالية والزراعية التى قام بها الوزير الأفضل بن بدر الجمالى بعد ذلك بثلاثين عامًا فى سنة ٥٠١هـ/١١٠٧م. فمعروف أن التفاوت بين السنة الشمسية والسنة القمرية أحد عشر يومًا تقريبًا، وكانت كل ثلاث وثلاثين سنة قمرية تعادل اثنين وثلاثين سنة شمسية، لذا فقد كان «التوفيق بين السنتين الشمسية والقمرية» أمرًا ضروريًا لأن استحقاق الخراج وجبايته منوطان بالزروع والثمار وهى مرتبطة بالشهور والسنين الشمسية وما يقابلها من التقويم القبطى[٣٢]. ونتيجة للأزمة التى اجتاحت مصر فى أواسط القرن الخامس الهجرى أُغْفل نَقْل السنين فى الديار المصرية «حتى كانت ـ كما يقول المخزومى ـ سنة تسع وتسعين وأربعمائة للهلال تجرى مع سنة سبع وتسعين الخراجية، فنُقلَت سنة سبع وتسعين الخراجية إلى سنة إحدى وخمسمائة، هكذا رأيت فى تعليقات أبى رحمه الله»[٣٣]. ويضيف المؤرخ ابن المأمون

[٢٩] المقريزى: الخطط ١: ٨٦ والاتعاظ ٣: ٨٠–٨١؛ Cahen, Cl., *L'évolution de l'iqṭā'* p. 249; id., *EI*², art. *Kabāla* IV, p. 337-338; *id.*, «L'administration financière de l'armée fatimide d'après Al-Makhzūmī», *JESHO* 15 (1972), p. 172; Brett, M., «The Origins of the Mamluk Military System in the Fatimid Period» *in* Vermeulen, Smet, U. and D. de, editors *Egypt and Syria in the Fatimid, Ayyubid and Mamluk Eras*, *OLA* 73 (Leuven 1995), p. 40.

[٣٠] Rabie, H., *op. cit.*, p. 29; Brett, M., *op. cit.*, p. 43.

[٣١] المقريزى. الخطط ١: ١٠٠.

[٣٢] ابن مماتى: قوانين الدواوين ٣٥٨–٣٥٩؛ على بن خلف: مواد البيان ٥٥٨–٥٦٢؛ القلقشندى: صبح الأعشى ١٣: ٥٤؛ المقريزى: الخطط ١: ٢٧٥.

[٣٣] المخزومى: المنهاج فى أحكام الخراج ـ خ ق ٣٨و؛ القلقشندى: صبح ١٣: ٦٠؛ المقريزى: الخطط ١: ٢٧٦.

وللتدليل على الفرق بين نظام الإقطاع فى مصر الفاطمية ونظيره فى العراق ذكر ابن مُيَسَّر وهو يتحدث عن واقعة البساسيرى الذى أقام الدعوة الفاطمية للخليفة المستنصر بالله فى بغداد، أنه «كان له ببغداد إقطاعٌ لا يمكن أن يكون له بمصر مثله»[٢٤].

واضح أن هذه الأمثلة جميعها ترجع إلى فترة الحاكم بأمر الله وبداية فترة الظاهر لإعزاز دين الله، وهى فترة شهدت إلى حد بعيد اضطرابات داخلية وثورات وصعوبات اقتصادية تأثرت فيها قُدْرَة الدولة على المحافظة على دفع رواتب الجيش على أساس نقدى على قاعدة منتظمة. فهل تحويل الإقطاع إلى إقطاع شبه عسكرى والمحافظة عليه استمر بعد تَغَيُّر هذه الظروف وعودة الاستقرار الداخلى وانتهاء الصعوبات الاقتصادية؟ لقد كانت الأزمات الاقتصادية فى زمن الظاهر قاسية إلى حد بعيد ولكنها لم تستمر طويلاً وبالتالى لم تكن لها أهمية كبيرة[٢٥]. ويرى كلود كاهن أن فترة الفوضى الداخلية والحروب الأهلية التى شهدها عصر المستنصر هى نقطة التحول فى طبيعة نظام الإقطاع فى العصر الفاطمى حيث أوجدت الظروف الملائمة لإمكانية تحويله إلى إقطاع شبه عسكرى[٢٦].

وفور وصول بدر الجمالى إلى مصر وعمله على التخلص من الأمراء المصريين جعل لكل واحد من أصحابه قتل أحد الأمراء المصريين «سائر ما بيد ذلك الأمير من إقطاع وجار ودار ومال وجوار وغير ذلك»[٢٧]. ويبدو أن الدولة الفاطمية بدأت منذ هذا التاريخ تستخدم نوعًا من الإقطاع فى تدبير شؤون جزء من جيشها الكبير. فمنذ وصول بدر الجمالي إلى السلطة أخذ العسكريون يحلون تدريجيًا محل أرباب القلم فى جباية الخراج، وجعلت لكل من أولئك الجباة العسكريين جهات ذات قيمة ضرائبية يؤدونها للدولة أطلق عليها «إقطاع» عبارة عن منطقة زراعية مؤجَّرة مقابل مبلغ اتفاقى يطلق عليه قَبالَة (جـ. قبالات)، ويسمى المزارع المقيم فى البلد «فلاحًا قرارًا» فيصير عبدًا لمن أُقْطع تلك الناحية، كما أطلق على القيمة الضرائبية «عَبْرَة»[٢٨]، بمعنى أن

[٢٤] ابن ميسر: أخبار مصر٢١.

[٢٥] Lev, Y., *op. cit.*, p. 326.

[٢٦] Cahen, Cl., *op. cit.*, p. 243.

[٢٧] المقريزى: المقفى الكبير ٢: ٣٩٦.

[٢٨] العَبْرَة. هى مقدار المربوط من الخراج أو الأموال على كل إقطاع من الأراضى وما يُتَحَصَّل من كل قرية من عين وغَلَّة وصنف. (ابن مماتى: قوانين الدواوين ٣٦؛ المقريزى: الخطط ١: ٨١ ، ٨٧؛
Cahen, Cl., «Le régime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide», *Arabica* III (1956), p. 12-13.

يعقوب بن كلّس «إقطاعًا» فى كل سنة بمصر والشام مبلغه مائة (ثلاثمائة) ألف دينار[١٤]. وكان مبلغ «إقطاع» قاضى القضاة مالك بن سعيد فى السنة خمسة عشر ألف دينار[١٥]، كما يذكر ابن سعيد المغربى أن الحاكم تَوَسَّع فى الإقطاعات حتى أنه أقطع جماعة نواتية العُشارى الذى كان يركب فيه[١٦]، وفى أعقاب انتصاره على ثورة أبى رَكْوة التى هددت النظام الفاطمى «أقطع [الحاكم] الفضل بن صالح إقطاعات كثيرة»[١٧]، كما أنه عندما انقلب على الكتاميين أمر بالقبض على جميع ما لهم من الإقطاع من ضياع ورباع وغير ذلك[١٨]. وعندما تآمرت سيدة الملك أخت الحاكم مع الحسين بن دَوّاس للقضاء على أخيها وعدته بأن يكون هو مُدَبِّر الدولة وأن تزيد فى إقطاعه مائة ألف دينار[١٩].

ويبدو من العرض السابق أن الكتاميين كان لهم إقطاعات إلى جانب رواتبهم المنتظمة، ولكن لا نعلم على وجه التدقيق إلى أى حد كان هذا النظام منتشرًا بينهم، كما أن حقيقة منح الإقطاع إلى كبار رجال الدولة يُوَضِّحه الوعد الذى قطعته سيدة الملك للحسين بن دَوّاس[٢٠].

ويُوَضِّح نَصٌّ أورده المُسَبِّحى أن الإقطاعات كانت تُمْنَح إلى الموظفين المدنيين كمنحة من الخليفة، فعندما تولى القائد عزّ الدولة معضاد نظر «ديوان الكتاميين» سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م عوضًا عن الأمير شمس الملوك مسعود بن طاهر الوزّان كتب هذا الأخير إلى الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ليسأله فى تسليم إقطاعه، فأجابه الخليفة بأنه «نِعْمَة» من أمير المؤمنين عليه وعلى أمثاله لا تُنْزَع منهم[٢١]. وواضح أن المُقْطَع فى هذه الحالة غير مُكَلَّف بأية خدمة عسكرية ولكنه يخضع لدفع «العُشْر» من عائد الإقطاع إلى بيت المال[٢٢]. كما أن حسّان بن جرّاح الطائى متولى حرب فلسطين أرسل إلى الخليفة الظاهر فى نفس العام يطلب إضافة بيت المقدس ونابلس إلى إقطاعه ليَكُفّ عن القتال، فأجابه الخليفة بإضافة إقطاع نابلس فقط إليه[٢٣].

[١٤] النويرى: نهاية الأرب ٢٨: ١٦٥؛ المقريزى: الخطط ٢: ٦ و اتعاظ الحنفا ١: ٢٦٩.

[١٥] المقريزى: الخطط ٢: ١٠٧.

[١٦] ابن سعيد: النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ٦٦.

[١٧] أبو المحاسن: النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ٤: ٢١٧.

[١٨] ابن سعيد: النجوم الزاهرة ٦٨.

[١٩] ابن الأثير: الكامل فى التاريخ ٩: ٣١٦، ٣١٩.

[٢٠] Lev, Y., «Army, Regime and Society in Fatimid Egypt 358-487/968-1094», *IJMES* 19 (1987), p. 355-356.

[٢١] المسبحى: أخبار مصر ٢٨-٢٩.

[٢٢] Rabie, H., *The Financial System of Egypt A. H. 564-642 / A.D. 1159-1341*, London 1972, p. 27.

[٢٣] المسبحى: أخبار مصر ٥٧-٥٨؛ المقريزى: اتعاظ ٢: ١٥٧.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

كان الوضع فى مصر فى زمن الدولة الفاطمية مخالفاً لذلك كما ذكر المقريزى فى النص الجامع الذى أوردته منذ قليل. ولا نملك أية معلومات منظمة حول الطريقة التى كانت تدفع بها رواتب الجنود فى العصر الفاطمى، ولكن من خلال معلومات متناثرة فى بطون المصادر نستطيع القول أن الجيش الفاطمى كان يتقاضى رواتبه نقداً وعلى دفعات مختلفة منتظمة خلال العام. فعند الاحتفال بتنصيب الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م اتفق الحسن بن عمّار مع الكتاميين على أن يطلق لهم ثمانى «إطلاقات» كل سنة على أساس ثمانية دنانير لكل رجل منهم، وذلك بالإضافة إلى «الفَضْل» وهو عشرون ديناراً لكل واحد دُفعت بحضرة الخليفة بواسطة عرفائهم (جـ. عريف) [٩]. وأصبح تقليداً بعد ذلك منح مال «الفَضْل» للجند كافة وتكرر ذلك أثناء تنصيب الخليفة الظاهر والخليفة المستنصر[١٠].

ولدينا معلومات أخرى تؤكد أن رواتب الجيش كانت تدفع نقداً، ففى سنة ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م طالب الرجال السودان الذين أرسلوا لحفظ مدينة تنِّيس «أرزاقهم»[١١]، كما أن الوزير الأجل أبو سعد منصور أحد وزراء المستنصر أقام فى الوزارة أياماً قلائل طالبه خلالها الجند بـ «أرزاقهم» فوعدهم ثم فر هارباً [١٢].

هذه النصوص هى الوحيدة التى نعرف منها كيفية دفع رواتب الجيش فى العصر الفاطمى الأول. ويبدو أن نظام دفع الرواتب نقداً على أساس دورى خلال العام قد استمر إلى زمن الحرب الأهلية أثناء خلافة المستنصر حيث يذكر ناصر خسرو عند وصفه للجيش الفاطمى أن «نفقة هذا الجيش كله من مال السلطان، ولكل جندى منه مرتب شهرى على قدر درجته» [١٣] ثم انهار هذا النظام تماماً خلال هذه الحرب.

والوضع العام خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة/ العاشر والحادى عشر للميلاد أن النظام الإقطاعى لم يكن شائعاً أو معتاداً فى مصر الفاطمية. ولكن كان هناك نوع من الإقطاع الذى يُمْنَح إلى الموظفين المدنيين، فكان القضاة وأصحاب الوظائف الإدارية وكبار الأمراء يُمْنَحون إقطاعات عوضاً عن رواتبهم أو كجزء من تعويضهم، واتَّسَعَت دائرة من يمنحون هذه الإقطاعات فى فترة خلافة الحاكم بأمر الله لتشمل كذلك الجنود وعبيد الشِّراء. وأمامنا عدد من الأمثلة تؤيد ذلك: فقد جعل الخليفة العزيز بالله لوزيره

[٩] ابن ميسر: أخبار مصر ١٧٨.
[١٠] المقريزى: اتعاظ الحنفا ٢: ١٢٥، ١٨٤-١٨٥.
[١١] المسبحى: أخبار مصر ٥٧.
[١٢] ابن الصيرفى: الإشارة إلى من نال الوزارة ٩٣.
[١٣] ناصر خسرو: سفرنامة ٩٥.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.

الإقطاع من الأرض الموات لإحيائها أو من الأراضى التى توفى أصحابها دون وريث. ويرى الفقهاء أنه لا يجوز مصادرة إقطاع التمليك حيث يصير المقطع بالتمليك كمالكًا لرقبتها [٤].

أما النوع الثانى من الإقطاع فهو المعروف بـ «إقطاع الاستغلال» وقد نشأ نتيجة لتَسَلُّط الجند والعسكر، وكان يُمنح لهم من أرض الخراج بحيث يفيد المقطع منه مقابل دفع مبلغ مُتّفَق عليه دفعة واحدة أو على أقساط متعددة. ولم تكن الإقطاعات العسكرية وراثية كما أنها لا تدوم مدى الحياة ولا تعتبر ملكًا لصاحبها، وإنما كانت تمنح لهم ليعوضهم إيرادها عن الراتب الذى قد تعجز خزانة الدولة عن الوفاء به. لذلك فإنها كانت بمثابة امتيازات ومنح إضافية ولم تكن بديلا عن الرواتب [٥].

ومع ظهور دولة السلاجقة التى حلَّت محل البويهيين فى التحكم فى الخلافة العباسية، بدأت ظاهرة إحلال الإقطاع محل العطاء أو الرواتب لرجال الجيش، فقد تطلَّبت الطبيعة الحربية لدولة السلاجقة أن ينتقل التنظيم المالى فيها انتقالا حتمياً من نظام الرواتب والأعطية النقدية إلى نظام المكافأة والتعامل على قاعدة إقطاعية [٦]. فقد كانت العادة جارية، كما يقول البندارى، بجباية الأموال من البلاد وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع، ثم أن الوزير نظام الملك وزير السلطان ملك شاه، رأى أن الأموال لا تُحَصَّل من البلاد لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع [أى إيراد] لاعتلالها ففرَّقها على الأجناد إقطاعات وجعلها لهم حاصلا وارتفاعًا فتوافرت دواعيهم على عمارتها [٧].

وانتقل هذا النظام إلى الزنكيين حيث لجأ عماد الدين زنكى بعد أن أسس دولته فى الموصل وحلب إلى تعميم نظام الإقطاع، واستمر على ذلك ابنه نور الدين محمود صاحب دمشق ثم ورثه عنه الأيوبيون فى مصر بعد ذلك. ويقوم هذا النظام الإقطاعى على أساس فكرة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأمير أو السيد الإقطاعى من ناحية وأفصاله الـمُقْطَعين من ناحية أخرى. أى أن الأرض أو المدن أو القلاع والحصون التى يتم إقطاعها للأفصال والأتباع تكون مقابل خدمات حربية يلتزم هؤلاء الأفصال بتقديمها لسادتهم الإقطاعيين متى طلب منهم ذلك [٨].

[٤] عبدالعزيز الدورى: تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ٣٩–٤٠؛ راشد البراوى: حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين ٥٤–٥٩؛
Cahen, Cl., *L'évolution de l'iqṭā' du IX[e] au XIII[e] siècle*, p. 235-239.

[٥] عبدالعزيز الدورى: المرجع السابق ٤٣–٤٤؛
Cahen, Cl., *op. cit.*, p. 243-43.

[٦] حسنين محمد ربيع: النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ٢٥.

[٧] البندارى: تاريخ دولة آل سلجوق، القاهرة – مطبعة الموسوعات ١٩٠٠، ٥٥؛ المقريزى: الخطط ١: ٩٥.

[٨] سعيد عبدالفتاح عاشور: «البنية البشرية لجيوش صلاح الدين»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٠ (١٩٩٠) ١٣.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar. FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabī'at al-iqṭā' al-fāṭimī.

أيمن فؤاد سيد

طبيعة الإقطاع الفاطمى

كان الإقطاع نظامًا معمولاً به فى العراق أوجده البويهيون ثم تمَّمَه السلاجقة وخلفاؤهم من الزنكيين والنوريين. أما فى مصر فقد كان الوضع مختلفًا تمامًا، يقول المقريزى فى نص هام:

«لم يكن فى الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى ما عليه الحال اليوم فى أجناد الدولة التركية [المملوكية]، وإنما كانت البلاد تُضَمَّن بقبالات معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد والوجوه وأهل النواحى من العرب والقبط وغيرهم» [١].

ويضيف فى موضع آخر:

«وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا، فإن أراضى مصر كلها صارت تُقْطَع للسلطان وأمرائه وأجناده» [٢].

و«الإقطاع» هو «أن يُقْطِع السلطان رجلا أرضًا فتصير له رقبتها» [٣]، أى أن الأرض تصبح ملكًا لصاحب الإقطاع. كان هذا النظام معمولاً به فى الدولة الإسلامية، ولم تكن على أصحاب الإقطاعات فى الفترة المبكرة واجبات عسكرية ولكن كان عليهم دفع بعض الضرائب للدولة وإصلاح القنوات والجسور التى تقع فى أراضيهم، ويطلق على هذا النوع من الإقطاع «إقطاع التمليك»، ويكون فيه الإقطاع ملكية تامة لصاحبه وقد يكون وراثيًا أيضًا، وعلى صاحب هذا الإقطاع دفع «العُشْر» إلى بيت المال. وعادةً ما يكون هذا

[١] المقريزى: الخطط ١: ٨٥.
[٢] نفســه ١: ٩٧.
[٣] الخوارزمى: مفاتيح العلوم ٣٩.

AnIsl 33 (1999), p. 1-16 ar.   FU'ĀD SAYYID (Ayman)
Ṭabīʿat al-iqṭāʿ al-fāṭimī.